قواعد نقد متن الحديث عند العلامة الطباطبائي في تفسيره (الميزان في تفسير القرآن)

الباحث
حيدر كريم لهمود الشويلي

قواعد نقد متن الحديث عند العلامة الطباطبائي في تفسيره (الميزان في تفسير القرآن)

الباحث
حيدر كريم لهمود الشويلي

الخلاصة :

يعتبر موضوع نقد متن الحديث من المواضيع المهمة التي عني بها المسلمون للمحافظة على الحديث الشريف إلا أنها لم تلق من الاهتمام ما لاقته نظيرتها من نقد الأسانيد . ولكن وفي فترات متأخرة ظهر فكر جديد في مدرسة أهل البيت ألا وهو أن صحة السند وضعفه لا يكفي في الاعتماد على الحديث لذا فقد وضعوا عدة قواعد لقبول متن الحديث بغض النظر عن صحة سنده من عدمها .

كان من أبرز من عمل على تطبيق هذه الفكرة هو السيد محمد حسين الطباطبائي في موسوعته القيمة (الميزان في تفسير القرآن) فقد ناقش مجموعة من المتون الحديثية وفق قواعد معينة آمن هو بها . وفي هذا البحث سوف أقوم بجمع كلماته لكي استخرج الضوابط والقواعد التي وضعها لقبول متن الحديث . والله الموفق لما فيه الخير والسداد .

الكلمات المفتاحية: (قواعد ، متن ، الطباطبائي، الميزان).

Grammar of criticism hadith at Scientist tabatabai
In his interpretation (Al mezan in the interpretation of quran)

Conclusion:

The topic of criticism of the hadith is considered one of the important topics that Muslims came to preserve the noble hadith.

However, in later periods, a new thought appeared in the ahl_ albayt school, namely that the authenticity and weakness of the chain of transmission is not sufficient to rely on the hadith.

One of the most prominent people how worked on the implementation of this idea was sayyid Muhammad hussein tabatabai in his encyclopedia (almizan in the interpretation of quran), in this papers, I will collect his words in order to extract the controls and rules that he set for eccpting the hadith.
God bless that which is good and reimbursement.

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد . تعتبر نظرية نقد متن الحديث من النظريات التي اهتم بها علماء المسلمون منذ القديم ، ولكن والحق يقال إنها لم تكن مفردة في مصنفات أو مؤلفات وحدها بل كانت تقع ضمن ما كتبوه عن الموضوعات التي تخص الحديث ، أو إنهم كانوا يشيرون اليها بشكل مفرق بين أبحاثهم الفقهية ومساجلاتهم المذهبية .

ولعل سائل يسأل ما هو الأصل التشريعي لهذه النظرية ؟ ولعل هذا السؤال هو أول سؤال يواجه نظرية نقد المتن وللإجابة عليه نقول : إن الأصل التشريعي لهذه النظرية عند مدرسة أهل البيت عليهم السلام هي الروايات الواردة عن أهل بيت الوحي عليهم الصلاة والسلام وبالخصوص روايات العرض على القرآن وروايات التعارض، والتي تحث المؤمنين بإرجاع كلامهم عليهم السلام الى القرآن الكريم والسنة القطعية ، وهذه الأحاديث كثيرة وقبلها جميع علماء الامامية بل حتى أن كثير منهم ادعى تواترها[١]

ومن هذه الروايات الواردة عن النبي وأهل بيته صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين:

١. عن أبي عبدالله (عليه السلام) ، قال : خطب النبي (صلى الله عليه وآله) بمنى ، فقال : أيها الناس ! ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته ، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله [٢] .

٢. عن أيوب بن الحر ، قال : سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول : كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة ، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف [٣] .

٣. ابن أبي يعفور ، قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن اختلاف الحديث ، يرويه من نثق به ، ومنهم من لا نثق به ، قال : إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهدا من كتاب الله أو من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وإلا فالذي جاءكم به أولى به [٤].

وغير هذه الروايات الكثير من شاء فاليراجع وأنا في هذا البحث سأتناول قواعد نقد متن الحديث عند علم من أعلام الامامية المعاصرين والذي اشتهر بتفسيره الفذ ألا وهو العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي صاحب الموسوعة التفسيرية العلمية (الميزان في تفسير القرآن)

وقد قسمت البحث الى مبحثين بحسب ما يقتضيه المقام وهي :

المبحث الأول : مع نقد الحديث في سيره التاريخي

المبحث الثاني : قواعد نقد متن الحديث عند العلامة الطباطبائي

المبحث الأول : مع نقد الحديث في سيره التاريخي

في الأشهر الأولى من السنة الحادية عشر للهجرة انتقل الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) الى الرفيق الأعلى تاركا في أمته ثقلين عظيمين ألا وهما كتاب الله، وعترته وعدد لا يحصر من وصاياه وأحاديثه وسنته .

فأما الكتاب فقد وقع تحت عناية الصحابة من أول نزوله يتدارسونه، ويحفظونه، ويجمعونه، وقد تناقلوه جيلا بعد جيل حتى انتشر في البلدان والأمصار، وقد أجمعت الأمة على كماله وتمامه، فلم يزد عليه شيء، ولم ينقص منه شيء، ولم يبدل فيه شيء، كيف؟ والله هو الذي تكفل بحفظه وصيانته يقول جل وعلا : { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } [٥] .

وأما السنة أو بالأحرى الحديث سواء كان الحديث النبوي أو الولوي[٦] فقد مني بعدة آفات عظيمة عصفت به من كل الجوانب كالتحريف والتصحيف والوضع والاسرائيليات والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولذلك تراه قد نبه على ذلك في كثير من المواقف إذ يقول : **(مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)** [٧] ولك هذه الأسباب تراهم يقولون أن السنة ظنية الصدور [٨] ، ولا يشكنَّ عاقل بوجود الوضع بالحديث؛ والحديث الموضوع نعني به الذي وضعه واختلقه الوضاع

على لسان النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) تحريفا للحقائق وتكذيبا للشريعة [٩] ، وقد اعترف جملة من الوضاعين بوضعهم الحديث واختلاقهم الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كأبي عصمة، ونوح، بن أبي مريم، والكرامية، فالدليل الواضح على وجود الأحاديث المصنوعة في متن الروايات هو اعتراف الوضاعين بوضع الحديث وجعله سببا الى حقيق مقاصدهم[١٠]، ثم أن الوقائع التاريخية خير شاهد على وجود الوضع في الحديث ، لذا فإن هذه الأسباب دفعت العلماء الى وضع قواعد عديدة تميز صحيح السنة من سقيمها وجيدها من رديئها .

في الحقيقة كانت أنظار العلماء في بداية الأمر متوجهة نحو السند، فقد انصرفت همتهم بشكل كبير الى دراسة السند ورعايته، والاهتمام به من الناحية التطبيقية؛ فوضعوا العلوم، وقعدوا القواعد، وصنفوا المؤلفات، وأطروا الأطر[١١]، ولذا فقد اعتبرت القرون الخمسة الهجرية الأولى بل حتى ما بعدها من اكثر القرون في رواج نقد أحوال الرواة، وقد وضعت القواعد فيما لو تعارض الجرح والتعديل، وما هي الفاظ الجرح والتعديل، وتمييز المشتركات، والطبقات، وتعويض الأسانيد، وغيرها، ومن هنا نشأ علم قواعد ارجال أو كليات علم الرجال : (وهو العلم المعني بوضع القواعد العامة والخطوط المنهجية في التعامل مع التراث الرجالي ومع الوثائق والمعطيات المتوفرة لتكوين تصور أقرب عن أحوال رواة الأحاديث ورجال الأسانيد) [١٢] .

وقد وصف الشيخ الطوسي هذه الحالة وصفا دقيقا في عدته وجاء فيها: ان الطائفة ميزت الرجال الناقلين لهذه الأخبار فوثقوا الثقاة منهم ، وضعفوا الضعفاء ، وفرقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته ، ومن لا يعتمد عليه ، ومدحوا الممدوحين ، وذموا المذمومين ، وقالوا فلان متهم في حديثه : وفلان كذاب، وفلان مخلط ومخالف في المذهب والاعتقاد إلى غير ذلك من الطعون التي وصفوا بها الرواة والمحدثين ، وأضاف إلى ذلك أنهم صنفوا في ذلك الكتب ، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم ، حتى إذا واحدا منهم إذا أنكر حديثا نظر في إسناده وضعفه بروايته وأصبحت هذه الطريقة عادة لهم لا تنخرم ولولا ان العمل بما يسلم من الطعون جائز ، لا يكون فائدة لما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق [١٣] ، وهذا

النص فيه من الوضوح ما يكفي لكي يجعلنا نحكم أن جل الاهتمام كان منصبا على السند دون المتن .

يقول الاستاذ أحمد أمين واصفا الاهتمام بالسند دون المتن بقوله : (وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم – والحق يقال– عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقل أن تظفر بنقد من ناحية أن ما نسب الى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف من تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا. ولم نظفر في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاري نفسه مع جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال)[١٤] .

ولعل هذا الاهتمام بالسند ودراسته هو الذي دفع بعض المستشرقين الى القول بأن نقد المسلمين كان يستهدف السند وقد توقف عنده، وصحة السند لا تقتضي صحة المتن ، كما ان صحة المصدر لا تعطي صحة المضمون ، وهو الذ اشار اليه جولدسهير في كتابيه (العقيدة والشريعة في الإسلام) و (دراسات اسلامية) [١٥] .

وقد ناقش الاستاذ أمين الخولي هذه الأقوال واثبت أن المسلمين كما أنهم نقدوا السند فقد نقدوا المتن والمضمون ، وقد أرجع تأخرهم في نقد المتن الى عدة أسباب منها ما يتعلق بالرقي الحضاري والتطور الاجتماعي والفكري [١٦]، وقد حاول بعض الباحثين أن يرجع الجذور التاريخية لعلم نقد المتن الى زمن الصحابة [١٧] .

في الحقيقة أن بعض علماء وفي أوقات مبكرة اعتنوا بمتن الحديث شيء من العناية فمن ينظر في بعض كلمات الشيخ الطوسي المتوفى سنة (٤٦٠ للهجرة) يجد أنه يقبل بعض الأحاديث لموافقتها ظاهر القرآن الكريم أو السنة المقطوعة أو الإجماع كما كان يحمل الحديث على الاستحباب أو التقية أو أنه يحتمل وجها من التأويل او الكراهة[١٨] ،وأما في كتاب الاستبصار فكلماته شديدة الوضوح فمثلا نراه يقول في نقد خبر من الأخبار: (هذا خبر شاذ شديد الشذوذ وإن تكرر في الكتب) [١٩] ، ومرة يقول : (فهذا الخبر شاذ نادر أو خبر شاذ مخالف لفتيا أصحابنا أو شاذ مخالف

لسائر الأخبار) [٢٠] ، وثالثة يقول : (لا يصح الاحتجاج به لمثل ما قدمناه من أنه خبر واحد لا يوجب علما ولا عملا، وأنه لا يعترض بمثله ظاهر القرآن والاخبار المتواترة، وأيضا فإنه مختلف الالفاظ والمعاني والحديث واحد) [٢١] .

لقد شهدت العصور المتأخرة عند الامامية حركة واسعة النطاق في نقد متن الحديث فتجد مثلا الدكتور علي شريعتي يسجل نقده على بعض فقرات دعاء الندبة والذي بلغ من الرواج والشهرة في الأوساط الشيعية ما بلغ وقد احتمل الدكتور شريعتي أن هذا الدعاء من تأليف بعض رجال الكيسانية[٢٢] وذلك لوجود عبارات تفيد اختفاء الحجة القائم (عجل الله فرجه الشرف) بذي طوى أو برضوى وهو الذي يعتقده الكيسانية حيث يعتقدون بأن محمد بن الحنفية مختف هناك .

وقد رد الشيخ محمد تقي التستري على هذا الزعم برسالة جوابية وقد أثبت فيها بعدة روايات صحيحة تفيد وتصرح بإختفاء الإمام الحجة (عجل الله تعالى فرجه الشريف) هناك [٢٣] . وكذلك انتقاد السيد محمد حسين فضل الله لخبر انتقاد الزهراء سلام الله عليها لعلي عليه السلام لمّا لم يقم بالمطالبة بحقه ضد أبي بكر [٢٤] . كما ان كتاب (الأخبار الدخيلة) للتستري والذي ألفه (١٤٠١ هجرية) والذي تشكل من ثلاثة أبواب ويعتبر الباب الأول أكبرها وقد تكون من اثني عشر فصلا من ضمنها : أخبار تشهد ضرورة المذهب بتحريفها[٢٥] ، أخبار يشهد التاريخ بتحريفها [٢٦] ، أخبار يشهد السياق بتحريفها [٢٧] ، وهكذا .

ولعل محاولة السيد هاشم معروف الحسيني (ت١٩٨٣) في نقد السنة هي من أضخم المحاولات التي عرفتها الأوساط الشيعية حيث ينتقد الحسيني الحديث وهو واثق كما يقول أنه : (سوف يتعرض لحملات قاسية من بعض حشوية الشيعة والمتاجرين بالدين) [٢٨] ، فقد كان يرى أن صحة السند لا تمنع من رد الرواية [٢٩] فالمعيار السندي ليس هو المعيار الوحيد بل لا بد من نقد المتن أيضا ، كما ان الضعف السندي لا يعني سقوط الرواية عن الاعتبار فقد تحف بها قرائن خارجية وداخلية تدعم الوثوق بها [٣٠] .

كما ان محمد باقر البهبودي في بداية الثمانينات قدم مشروعه في تهذيب الكتب الأربعة [٣١] ، وقد كان يرى أن المشكلة في الرواية ليس فقط في احتواء السند على الضعفاء والكذابون بل أن الوضاعون كانوا يضعون رواياتهم على لسان الثقات لكي يبقى السند سليما [٣٢] .وكان من بين من تصدى لنقد متن الحديث هو سماعة العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي صاحب تفسير الميزان والذي سنتناول عمله في هذا المضمار في المبحث الآتي .

المبحث الثاني : قواعد نقد متن الحديث عند العلامة الطباطبائي

قبل الخوض في المبحث لا بد أن نعرف ببعض المصطلحات :

المتن : هو لفظ الحديث الذي يتقوم به معناه، وهو مقول النبي أو الأئمة المعصومين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين[٣٣] .

السند : وهو طريق المتن ، أي مجموع من رووه واحدا عن واحد حتى يصل الى صاحبه [٣٤].

ومن خلال التعريفين نفهم أن نقد متن الحديث هو ما كان متوجها نحو المتن مستهدفا إياه دون الاسناد .

لم يعقد العلامة الطباطبائي بحثا مستقلا يبحث فيه حول قواعد نقد متن الحديث أو ما يصطلح عليه بفقه الحديث ولكن ما يستفاد من جمع وحصر كلماته رحمه الله تعالى في موسوعته التفسيرية (الميزان في تفسير القرآن) أنه يلتزم بعدة قواعد لقبول متن الحديث أو رده وسنتعرض الى هذه القواعد واحدة تلو الأخرى فنقوك :

أولا : العرض على القرآن : هذا هو الأصل الأول الذي رجع اليه العلامة الطباطبائي في قبول الحديث أو رده وقد ورد هذا الأصل كثيرا في كلمات أهل البيت عليهم السلام منها ما روي عن أبي عبدالله (عليه السلام) ، قال : خطب النبي (صلى الله عليه وآله) بمنى ، فقال : أيها الناس ! ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته ، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله [٣٥] . وفيه أيضا عن أيوب بن راشد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ما لم يوافق من الحديث القرآن فهو زخرف [٣٦] .

وفي الحديثين دلالة واضحة على أمر أئمة أهل البيت شيعتهم بالرجوع الى القرآن الكريم والى السنة القطعية الصدور لكي نستطيع التمييز بين حديثهم عليهم السلام وبين ما وضعه الوضاعون .

وقد اعتمد العلامة الطباطبائي كثيرا على هذا الأصل وفرع من هذه القاعدة عدة تفريعات وهي :

١ . موافقة القرآن : ففي علل الشرائع للشيخ الصدوق عن الباقر (عليه السلام) قال: لما أراد الله أن يخلق الأرض أمر الرياح فضربن متن الماء حتى صار موجا ثم أزبد فصار زبدا واحدا فجمعه في موضع البيت ثم جعله جبلا من زبد ثم دحى الأرض من تحته و هو قول الله: إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا، فأول بقعة خلقت من الأرض الكعبة ثم مدت الأرض منها [٣٧] . وقد علق عليها العلامة بقوله : و الأخبار في دحو الأرض من تحت الكعبة كثيرة، و ليست مخالفة للكتاب، و لا أن هناك برهانا يدفع ذلك غير ما كانت تزعمه القدماء من علماء الطبيعة أن الأرض عنصر بسيط قديم، و قد بان بطلان هذا القول بما لا يحتاج إلى بيان[٣٨] . ويقول في موضع آخر بعد نقل روايتين وصف سنديهما بالضعف فقال : فهاتان الروايتان و ما في معناهما هي الموافقة للكتاب من بين جميع الروايات فهي المتعينة للأخذ[٣٩] .

٢ . مخالفة القرآن : ففي ذيل الآيات (١٠٦ و ١٠٧) من سورة البقرة ينقل رواية في الدر المنثور يقول : في الدر المنثور، أخرج عبد بن حميد و أبو داود في ناسخه و ابن جرير عن قتادة قال: كانت الآية تنسخ الآية و كان نبي الله يقرأ الآية و السورة و ما شاء الله من السورة ثم ترفع فينسيها الله نبيه فقال الله: يقص على نبيه ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها، يقول: فيها تخفيف، فيها رخصة، فيها أمر، فيها نهي [٤٠] .

يقول العلامة في ذيل هذه الرواية : و روى فيه أيضا في معنى الإنساء روايات عديدة و جميعها مطروحة بمخالفة الكتاب [٤١] . فعلى هذا الأساس نستطيع أن نستنبط قاعدة كلية وهي كل رواية خالف متنها القرآن الكريم فهي مطروحة ولا يجوز العمل بها عند العلامة الطباطبائي وهذا هو الذي يتبين من مراجعة مجموع كلماته ولتبيين

المسألة أكثر وتأصيلها في نفس القارئ نذكر مواضع أخرى من كلام العلامة فبعد نقل روايات كثيرة حول كون قوله تعالى : { وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ } [٤٢] يقول : و الروايات على اختلافها في مضامينها مشتركة في أنها مخالفة لظاهر القرآن[٤٣] ،ويعلق على رواية في موضع آخر بقوله : و هي من روايات التحريف مطروحة بمخالفة الكتاب[٤٤].

وهذا فيه دلالة واضحة إن الرواية إذا خالفت القرآن الكريم لا يعتمدها حتى ولو بلغت الاستفاضة من تعدد الطرق وكثرة الرواة فضلا عن خبر الواحد .

٣ . توافق الحديث مع سياق القرآن : ينقل العلامة عدة روايات في ذيل الآيات (١٩ – ٢٢) من سورة النساء وهذه الروايات ينقلها من تفسير القمي وقد ذيلها العلامة بقوله : آخر الرواية لا يخلو عن اضطراب في المعنى ثم يقول : و عدم مساعدة السياق على ذلك [٤٥] . فكل رواية لا تتوافق وسياق آيات القرآن الكريم لا يمكن الاعتماد عليها .

٤ . توافق الحديث مع منطق القرآن : يقول العلامة الطباطبائي في ذيل الروايات التي ذكرت قصة ابراهيم عليه السلام : و الروايات في قصص إبراهيم (عليه السلام) كثيرة جدا لكنها مختلفة اختلافا شديدا في الخصوصيات مما لا يرجع إلى منطوق الكتاب [٤٦] .

٥ . توافق الحديث مع روح القرآن : وهذا يستشف من قول العلامة في نقده لحديث أبي الجارود عن أبي جعفر (عليه السلام) في قوله تعالى: { بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً } [٤٧] و ذلك أنهم قالوا: يا محمد قد بلغنا أن الرجل من بني إسرائيل كان يذنب الذنب فيصبح و ذنبه مكتوب عند رأسه و كفارته. فنزل جبرئيل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و قال: يسألك قومك سنة بني إسرائيل في الذنوب فإن شاءوا فعلنا ذلك بهم و أخذناهم بما كنا نأخذ بني إسرائيل فزعموا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كره ذلك لقومه [٤٨] . قال العلامة : و القصة لا تلائم لحن الآية و الرواية لا تخلو من إيماء إلى ضعف القصة [٤٩] .

ثانيا : العرض على السنة القطعية الصدور : نستطيع القول بأن موافقة الحديث للسنة المقطوعة هو ثاني الأصول التي اعتمدها العلامة الطباطبائي في قبول ورد

الأحاديث وأما أصل هذه القاعدة فكثير في روايات أهل البيت عليهم السلام منها : عن أيوب بن الحر قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف [٥٠] .

وهذه الرواية وغيرها من الروايات السابقة ترشدنا الى قاعدة وهي : أن الإمام عليه السلام يدلنا على ضابطة كلية وهي أن ما خالف الكتاب والسنة المقطوعة فهو لم يصدر عنهم عليهم السلام .

وقد اعتمد العلامة الطباطبائي كثيرا على هذا الأصل فمثلا : ينقل عن كتاب الإحتجاج، عن الصادق (عليه السلام): في حديث: كل شيء خلق الله في جوف الكرسي خلا عرشه فإنه أعظم من أن يحيط به الكرسي[٥١] . فيعقب عليها بقوله : و هو الموافق لسائر الروايات[٥٢] ويوقل في موضع أخر يصف رواية ينقلها عن تفسير القمي بقوله : والرواية لا تلائم ظاهر الروايات الكثيرة الدالة على نزول السورة دفعة [٥٣] . فلا يخفى على القارئ ما في هذا الكلام من تأصيل لقاعدة العرض على السنة المقطوعة .

ثالثا : العرض على البرهان العقلي القطعي : وأصل هذه القاعدة عقلي وهو أن المعصوم لا يمكن ان تصدر عنه رواية مخالفة للعقل ، نعم توجد هناك الكثير من الروايات التي هي فوق مستوى العقول ولا يفهمها كل أنسان فلا يفهما إلا نبي مرسل أو ملك مقرب او مؤمن امتحن الله قلبه بالإيمان ولكن كلامنا ليس في هذا القسم من الروايات بل هو في صنف الروايات التي تخالف البراهين العقلية الثابتة .

لذلك نراه يقول في ذيل الآية (٢٨٤) من سورة البقرة وبعد نقله حديث عن ابن عباس يعقب عليه بقوله : و أما حديث النسخ خاصة فمما يوجب سقوطه عن الحجية اشتماله على جواز تكليف ما لا يطاق و هو مما لا يرتاب العقل في بطلانه[٥٤] .

رابعا : العرض على الدليل العلمي القطعي : يعتبر الدليل العلمي القطعي من القرائن الواضحة التي تثبت صحة الرواية أو عدم صحتها وهو ما صرح به العلامة الطباطبائي في ذيل رواية أبي سعيد الخدري عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم):

في قوله: { يوم يأتي بعض آيات ربك } قال: طلوع الشمس من مغربها [٥٥] ، فقال : و الأنظار العلمية اليوم لا تمنع تبدل الحركة الأرضية على خلاف ما هي عليه اليوم من الحركة الشرقية أو تبدل القطبين بصيرورة الشمالي جنوبيا و بالعكس إما تدريجا كما يبينه الأرصاد الفلكية أو دفعة لحادثة جوية كلية هذا كله إن لم يكن الكلمة رمزا أشير بها إلى سر من أسرار الحقائق[٥٦] .

وأما ما ورد في تفسير الطبري في رواية أن اليهود جاءوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقالوا: يا محمد أخبرنا ما خلق الله من الخلق في هذه الأيام الستة؟ فقال: خلق الله الأرض يوم الأحد و الاثنين، و خلق الجبال يوم الثلاثاء، و خلق المدائن و الأقوات و الأنهار و عمرانها و خرابها يوم الأربعاء، و خلق السماوات و الملائكة يوم الخميس إلى ثلاث ساعات يعني من يوم الجمعة، و خلق في أول ساعة الآجال و في الثانية الآفة و في الثالثة آدم[٥٧] . فقد رده العلامة بقوله : و الروايات لا تخلو من شيء فلأنه عد فيها يوم لخلق الجبال و قد جزم الفحص العلمي بأنها تخلق تدريجا [٥٨] .

ولذلك فهو يخالف العرض على الحقائق غير الثابتة علميا فمثلا يقول في ذيل رواية وردت في الكافي عن بدء الخلق والرواية طويلة ولمن أراد المراجعة[٥٩] وما يهمنا في المقام هو كلام العلامة الطباطبائي إذ ذيلها بقوله : و يمكن تطبيق ما في الرواية و كذا مضامين الآيات على ما تسلمته الأبحاث العلمية اليوم في خلق العالم و هيئته غير أنا تركنا ذلك احترازا من تحديد الحقائق القرآنية بالأحداس و الفرضيات العلمية ما دامت فرضية غير مقطوع بها من طريق البرهان العلمي[٦٠].

خامسا : العرض على الأصول المستفادة من الكتاب والسنة : وكثيرا ما يركز العلامة على هذه القاعدة ففي ذيل حديث أخرجه السيوطي بهذا اللفظ : أخرج الفريابي وعبد بن حميد وابن أبي حاتم وأبو الشيخ والحاكم وصححه وابن مردويه عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) في قوله { الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم } قال : نزلت هذه الآية في إبراهيم وأصحابه خاصة ، ليس في هذه الأمة [٦١]. فالرواية من حيث الاسناد صحيحة كما صرح السيوطي ولكن العلامة الطباطبائي علق عليها

بقوله : الرواية لا توافق بظاهرها الأصول الكلية المستخرجة من الكتاب و السنة [٦٢] فما كان هذا شأنها لا يمكن العمل بها وإن صح سندها.

وقوله : الرواية من حيث الاسناد صحيحة ورده إياها لمخالفتها تلك الأصول لهو أبين تأصيل لقواعد نقد المتن بعيدا عن الصحة السندية أو عدم الصحة لهذا وفي رواية أخرى في تفسير العياشي عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إن موسى بن عمران لما سأل ربه النظر إليه وعد الله أن يقعد في موضع ثم أمر الملائكة تمر عليه موكبا موكبا بالرعد و البرق و الريح و الصواعق فكلما مر به موكب من المواكب ارتعدت فرائصه فيرفع رأسه فيسأل: أيكم ربي؟ فيجاب هو آت و قد سألت عظيما يا ابن عمران [٦٣] . وقد علق عليها العلامة بقوله : و الرواية موضوعة، و ما تشمل عليه لا يقبل الانطباق على شيء من مسلمات الأصول المتخذة من الكتاب و السنة [٦٤] .

سادسا : العرض على الضرورات الدينية باعتقاد نفس العالم أو المحقق : أي ما يعتقده العالم نفسه كالذي يعتقده العلامة الحلي أو الشيخ المفيد مثلا ولكي نبين هذا نضرب مثالا فمثلا من لا يعتقد بضرورة العصمة فإنه يرد الروايات التي تقول بالعصمة اما من يعتقد بها فهو يقبل تلك الروايات ومن هذه القاعدة ما ورد في تفسي الرازي من قصة وحشي وأصحابه ومن شاء الإطلاع عليها فليراجع تفسي الرازي [٦٥] لأن الرواية طويلة وما يهمنا هو تعليق العلامة عليها حيث قال : و التأمل في موارد هذه الآيات التي تذكر الرواية أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يراجع بها وحشيا لا يدع للمتأمل شكا في أن الرواية موضوعة قد أراد واضعها أن يقدر أن وحشيا و أصحابه مغفور لهم و إن ارتكبوا من المعاصي كل كبيرة و صغيرة فقد التقط آيات كثيرة من مواضع مختلفة من القرآن فالاستثناء من موضع، و المستثنى من موضع مع أن كلا منها واقعة في محل محفوفة بأطراف لها معها ارتباط و اتصال، و للمجموع سياق لا يحتمل التقطيع و التفصيل فقطعها ثم رتبها و نضدها نضدا يناسب هذه المراجعة العجيبة بين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) و بين وحشي[٦٦].

فقد اتضح لك أن الطرف المقابل قبل الرواية بما يتوافق مع ما في نفسه من ضرورة ان كل من رأى النبي فهو صحابي وأن الصحابة كلهم عدول ولا يمكن الكلام فيهم ولا مسهم أما العلامة فقد انكرها أشد الأنكار لأنه لا يعتقد بهذا المعنى من الصحبة .

وأوضح من هذا قوله : غير أن الآحاد من الروايات لا تكون حجة عندنا إلا إذا كانت محفوفة بالقرائن المفيدة للعلم أعني الوثوق التام الشخصي [٦٧] . فمتى ما حصل الوثوق الشخصي بالاعتماد على القرائن التي تحف بالخبر فالعلامة يعتقد أن هذا الاطمئنان كاف لثبوت صحة الخبر عند هذا العالم ولكن لا بد من التنبيه الى أن هذه الصحة راجعة الى نفس الشخص ولا تتعدى الى غيره لأن ما توفر عندك من القرائن والتي أدت بدورها عندك الى الاطمئنان قد لا تتوفر عند شخص آخر فلا يصل الى هذا الاطمئنان أو قد تتوفر ولكنه لم يطمئن لها . فهذه القاعدة مختلفة من شخص لآخر .

سابعا : العرض على التاريخ الثابت القطعي : وهذ أيضا له أصل عقلي وهو استحالة أن يكون كلام المعصوم مخالفا للنقل التاريخي الصحيح فكل رواية خالفت النقل التاريخي الثابت فالرواية مطروحة والى هذا ذهب العلامة الطباطبائي فلا يصح عنده وبشكل قاطع قبول أي رواية تخالف التاريخ المقطوع بصحته ، وخصوصا النقل التاريخي الذي يصل الى حد التواتر أو الاستفاضة ففي تفسير القمي في قوله تعالى: { قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ } [٦٨] نراه يقول: إنها نزلت لما هاجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المدينة، و أصاب أصحابه الجهد و العلل و المرض فشكوا ذلك إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فأنزل الله: قل لهم يا محمد (أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون) أي لا يصيبكم إلا الجهد و الضر في الدنيا فأما العذاب الأليم الذي فيه الهلاك فلا يصيب إلا القوم الظالمين[٦٩] وقد عقبها العلامة بقوله : والرواية تنافي ما استفاض أن سورة الأنعام نزلت بمكة دفعة [٧٠] إذن فهي مخالفة للتاريخ القطعي الثابت فهي غير مقبولة على رأيه وإن صح سندها .

وقد علق على رواية وردت في مجمع البيان في أن قوله تعالى : { يَأَيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيهُودَ وَ النَّصرَى أَوْلِيَاءَ بَعْضهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْض وَ مَن يَتَوَلهُّم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنهُمْ

إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِى الْقَوْمَ الظلِمِينَ } [٧١] نزل في قصة إيمان أبي لبابة[٧٢] إلا أن العلامة ناقش هذه الرواية بمخالفتها التاريخ القطعي فقال : قصة أبي لبابة و توبته صحيحة قابلة الانطباق على مضمون الآيتين غير أنها وقعت بعد قصة بدر بكثير، و ظاهر الآيتين إذا اعتبرتا و قيستا إلى الآيات السابقة عليهما أن الجميع في سياق واحد نزلت بعد وقعة بدر بقليل [٧٣] . وفي موضع يقول : أما هذه الرواية فالتاريخ لا يصدقها [٧٤] .وكذلك علق على ما اخرجه السوطي من روايات تبين كيفية نزول سورة المزمل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : الرواية مرمية بالوضع فإن السورة من العتائق النازلة بمكة، و عائشة إنما بنى عليها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالمدينة بعد الهجرة [٧٥] . ومن مجموع هذه الموارد يظهر لنا جليا موقف العلامة من الروايات المخالفة للحوادث التاريخية المقطوع بصحتها وكل رواية تخالف النقل التاريخي الثابت فهي مطروحة جزما .

ثامنا : ان لا تكون الرواية غير مناسبة لشأن المعصوم : لذلك تراه يرد روايات لا تتلائم وشخص المعصوم لذا فعند التعرض لرواية جاءت في تفسير السيوطي وتصف أول البعثة وفيها أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يشتم رؤساء قريش فعلق عليها بقوله : أن وقار النبوة و عظيم الخلق الذي كان في عشرته (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يمنعه من التفوه بالشتم الذي هو من لغو القول [٧٦] . وفي الدر المنثور أخرج أبو نعيم في الحلية عن علي بن أبي طالب: في قوله: "و لقد همت به و هم بها" قال: طمعت فيه و طمع فيها، و كان من الطمع أن هم بحل التكة فقامت إلى صنم مكلل بالدر و الياقوت في ناحية البيت فسترته بثوب أبيض بينها و بينه فقال: أي شيء تصنعين؟ فقالت: أستحيي من إلهي أن يراني على هذه الصورة فقال يوسف (عليه السلام): تستحين من صنم لا يأكل و لا يشرب، و لا أستحيي أنا من إلهي الذي هو قائم على كل نفس بما كسبت؟ ثم قال: لا تنالينها مني أبدا. و هو البرهان الذي رأى [٧٧] . وقد عدها العلامة من الموضوعات فقال : و الرواية من الموضوعات كيف؟ و كلامه و كلام سائر أئمة أهل البيت (عليهم السلام) مشحون بذكر عصمة الأنبياء و مذهبهم في ذلك مشهور[٧٨] . ويقول في موضع : أنت تعلم

أن نسيان الوحي لا يلائم عصمة النبوة [٧٩] . وعلق على رواية أخرى بقوله : و في الرواية ما لا يخفى من لوائح الوضع فساحة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أجل من أن يقول ما ليس له به علم من ربه حتى ينزل الله عليه آية تكذبه فيما يدعيه و يخبر به [٨٠] .

تاسعا : أن تكون مطابقة لبعض المعارف الدينية والأصول المسلمة : وهذه القاعدة يصرح فيها بوضوح بعد أن ينقل رواية عن تفسير العياشي عن الثوري عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن الحجر، فقال: نزلت ثلاثة أحجار من الجنة، الحجر الأسود استودعه إبراهيم، و مقام إبراهيم، و حجر بني إسرائيل [٨١].

قال العلامة : و نظائر هذه المعاني كثيرة واردة في أخبار العامة و الخاصة، و هي و إن كانت آحادا غير بالغة حد التواتر لفظا، أو معنى، لكنها ليست بعادمة النظير في أبواب المعارف الدينية و لا موجب لطرحها من رأس [٨٢] .

ويقول في موضع : و لا يرتاب الناقد البصير في أن هذه الروايات إسرائيليات لعبت بها أيدي الوضع، و يدفعها الموازين العلمية و الأصول المسلمة من الدين[٨٣] .

عاشرا : موافقة الضرورات الثابتة في الكتاب والسنة : وبعد أن ينقل بعض الأحاديث التي تقول ان النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم يزكي جميع أمته يوم القيامة ، فيعقب عليها بقوله : ما يشتمل عليه هذا الخبر و هو مؤيد بأخبار أخر نقلها السيوطي في الدر المنثور، و غيره من تزكية رسول الله لأمته و تعديله إياهم لعله يراد به تعديله لبعضهم دون جميعهم و إلا فهو مدفوع بالضرورة الثابتة من الكتاب و السنة و كيف تصحح أو تصوب هذه الفجائع التي لا تكاد، توجد و لا أنموذجة منها في واحدة من الأمم الماضية؟ و كيف يزكي و يعدل فراعنة هذه الأمة و طواغيتها؟ فهل ذلك إلا طعن في الدين الحنيف و لعب بحقائق هذه الملة البيضاء، على أن الحديث مشتمل على إمضاء الشهادة النظرية دون شهادة التحمل [٨٤].

فكل ما يخالف الأمور الضرورية الثابتة من الكتاب الشريف والسنة المطهرة فمصيره الترك ولو كان في أقصى درجات الصحة لأن هذه الأمور ضرورية ثابتة بحكم الكتاب والسنة وليست هي من النظريات التي تحتاج الى برهان وقد يختلف البرهانان بل هي أمور ثابتة يحكم على من خالفها بالوضع بلا أدنى شك .

الخاتمة والنتائج :

من خلال هذا البحث الذي أنا الآن اقطف ثماره توصلت الى عدد من النتائج نجملها:

١. لقد عمل المسلمون طيلة هذه القرون على تنقية التراث الحديثي من الشوائب التي دخلت فيه فوضعوا عدة قواعد ليميزوا الصحيح من السقيم ولكن جل اهتمامهم كان منصبا على السند دون المتن .

٢. في القرون الأخيرة برزت ظاهرة واضحة في المدرسة الإمامية وكانت متوجهة لنقد المتن دون السند فلم يكتفوا بوثاقة السند في قبول الحديث ورده بل عمدوا الى المتون فدققوها ونقحوها ووضعوا قواعد تخص المتن وجعلوها شرطا في قبول الحديث .

٣. كان من ابرز من نقد المتون عند الشيعة الإمامية ووضع قواعد واضحة لنقد المتن هو آية الله العلامة محمد حسين الطباطبائي إذ أشار الى تلك القواعد في موسوعته القيمة الميزان في تفسير القرآن .

أكتفي بهذا القدر والحمد لله أولا وآخرا ...

الحواشي :

(١) ينظر : البحراني ، الحدائق الناظرة ، ج٤،ص ٢٨٢/ والأنصاري ، فرائد الأصول ،ج ١، ص ١١١و١١٢ص / والنائيني، فوائد الأصول ،ج٣ ، ص ١٦٠وص ١٦٢ / والعراقي ، نهاية الأفكار ،ج ٣، ص١٠٦ .

(٢) الكليني ، الكافي ،ج١ ، ص٥٥

(٣) الحر العاملي ، وسائل الشيعة ، ج٢٠ ، ص١٢٣

(٤) نفس المصدر

(٥) الحجر : ٩

(٦) الحديث النبوي هو المنسوب الى النبي صلى الله عليه وآله والحديث الولوي هو المنسوب الى الأئمة عليهم السلام

(٧) البخاري ، صحيح البخاري ، ج١ ن ص١٩٨ ، ح١٠٧

(٨) الشهرستاني ، منع تدوين الحديث ، :٩

(٩) الرباني ، أصول نقد الحديث ، ص٢٣

(١٠) السيوطي ، تدريب الراوي ، ج١ ، ص٢٨٢ / صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ، ص ٢٦٤

(١١) حسين سامي شير علي ، القواعد المنهجية لنقد متن الحديث ، ص ٩

(١٢) حيدر حب الله ، منطق النقد السندي ، ج١ ، ص١١

(١٣) الطوسي ، العدة ، ص ٥٣

(١٤) أحمد أمين ، فجر الإسلام ، ص ٢١٧

(١٥) دائرة المعارف : مادة حديث

(١٦) نفس المصدر : مادة اصول

(١٧) حسين سامي شير علي ، القواعد المنهجية لنقد متن الحديث ، ص ٤٣

(١٨) الطوسي تهذيب الأحكام ، ج١ ، ص ١٣ و١٥و٣٢ و٥٧ و٥٩

(١٩) الطوسي ، الاستبصار فيما اختلف من الاخبار ،ج ١ ، ص١٥

(٢٠) السابق ، ج٢ ، ص ٨٣ و ١٢١ و ٢٧٧

(٢١) السابق ، ج٢ ، ص ٦٩

(٢٢) وهي فرقة من فرق الشيعة كانت تعتقد بإمامة محمد بن الحفية ويعتبرونه المهدي المنتظر .

(٢٣) مجلة نصوص معاصرة ، العدد٣ ، ص٢٤١-٢٤٨

(٢٤) فضل الله ،الندوة ، ص ٣٥٥-٣٥٦

(٢٥) التستري ،الأخبار الدخيلة ، ج١ ، ص١٠

(٢٦) السابق ، ج٣ ، ص٤

(٢٧) السابق ، ج٣ ، ص٦١

(٢٨) هاشم معروف الحسيني ، دراسات في الحديث والمحدثين ، ص١٠

(٢٩) السابق ، ص ٢٩١

(٣٠) السابق ، ص٤٠

(٣١) الكافي ، من لا يحضره الفقيه ، التهذيب ، والاستبصار

(٣٢) البهبودي ، صحيح الكافي ، ج١ ، و_ ز في المقمة

(٣٣) الشهيد الثاني ، الرعاية في علم الدراية ، ص ٥٢

(٣٤) حسين بن عبد الصمد الحارثي ، وصول الأخيار الى أصول الأخبار ، ص ١٢٧

(٣٥) الكليني ، الكافي ، ج١ ، ص٥٥

(٣٦) السابق

(٣٧) الصدوق ، علل الشرائع ، ج ٢، ص ٥٦

(٣٨) الطباطبائي ، الميزان ، ج٣ ، ص ٤٠٨

(٣٩) السابق ، ج ٥ ، ص ١٩٩

(٤٠) السيوطي ، الدر المنثور ، ج١ ، ص ١٩٨

(٤١) الطباطبائي ، الميزان ، ج١ ، ص٢٥٢

(٤٢) البقرة : ٢٨٤

(٤٣) الطباطبائي ، الميزان ، ج٢ ، ص٤٤٤

(٤٤) السابق ، ج٤ ، ص٨٤

(٤٥) السابق ، ج٤ ، ص ٢٦٦

(٤٦) الطباطبائي ، ج١٤ ، ص١٦٤

(٤٧) المدثر : ٥٢

(٤٨) القمي ، تفسير القمي ، ج٣ ، ص ٢٣١
(٤٩) الطباطبائي ، الميزان ، ج٢٠ ، ص٥٥
(٥٠) الكليني ، الكافي ، ج١ ، ص٥٥
(٥١) الطبرسي ، الاحتجاج ،ج٢ ، ص١٠١
(٥٢) الطباطبائي ، الميزان ، ج٢ ، ص٣٤٥
(٥٣) السابق ، ج٧ ، ص ٦٩
(٥٤) الطباطبائي ، الميزان ، ج٢ ، ص٤٤٤
(٥٥) السيوطي ، الدر المنثور ، ج٤، ص ١٦٧
(٥٦) الطباطبائي ، الميزان ، ج٧ ، ص ٤٠٥
(٥٧) الطبري ، جامع البيان ، ج٢٢ ، ص٣٧٥
(٥٨) الطباطبائي ، الميزان ، ج١٧ ، ص١٩١
(٥٩) الكليني ، الكافي ، ج٨ ، ص ١٣٤
(٦٠) الطباطبائي ، الميزان ، ج١٧ ، ص١٩٢
(٦١) السيوطي ، الدر المنثور ، ج٤ ، ص٩٠
(٦٢) الطباطبائي ، الميزان ، ج٧ ، ص١١٥
(٦٣) العياشي ، تفسير العياشي ، ج٢ ن ص ٢٨
(٦٤) الطباطبائي ن الميزان ، ج٨ ، ص٢٦٥
(٦٥) الرازي ، مفاتح الغيب ، ج٥ ن ص٢٢٩
(٦٦) الطباطبائي ، الميزان ، ج٤ ، ص٣٩٠
(٦٧) الطباطبائي ،الميزان ، ج٨ ن ص ٧٤
(٦٨) الأنعام : ٤٧
(٦٩) القمي ، تفسير القمي ، ج٢ ، ص ٢١٥
(٧٠) الطباطبائي ، الميزان ، ج٧ ، ص ٦٩
(٧١) المائدة : ٥١
(٧٢) الطبرسي ، مجمع البيان ن ج٤ ، ص ٤٠٤
(٧٣) الطباطبائي ، الميزان، ج٩ ، ص ٦٥
(٧٤) السابق ، ج١٤ ، ص ٢٠١

(٧٥) السابق ، ج٢٠ ، ص ٣٨
(٧٦) السابق ، ج٧ ، ص ٣٣٤
(٧٧) السيوطي ، الدر المنثور ، ج٥ ن ص٣٩٣
(٧٨) الطباطبائي ، الميزان ، ج١١ ، ص ٨٩
(٧٩) السابق ، ج١٤ ، ص١١٤
(٨٠) السابق ، ج١٧ ، ص١٩
(٨١) العياشي ، تفسير العياشي ، ج١ ، ص٥٦
(٨٢) الطباطبائي ، الميزان ، ج١ ، ص ٢٨٥
(٨٣) السابق ، ج١٤ ن ص٣٧
(٨٤) السابق ، ج١ ، ص٣٢٧

المصادر :

- أحمد أمين ، فجر الإسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط١٠ ، ١٩٦٩م.
- البحراني ، الفقيه المحدث الشيخ يوسف ، الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ، قام بنشره الشيخ على الاخوندى ، مؤسسة النشر الاسلامي (التابعة) لجماعة المدرسين ، قم ، ط١ .
- البخاري ، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، دمشق ، ٢٠١٠م .
- البهبودي ، محمد باقر ، صحيح الكافي ، الدار الإسلامية للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٨١.
- التستري ، محمد تقي ، الاخبار الدخيلة ، مكتبة الصدوق ، طهران ، ط٢ ، ١٣٠١هـ ش.
- حسين بن عبد الصمد الحارثي ، وصول الأخيار الى أصول الأخبار ، تحقيق : جعفر المجاهدي ، منشورات الأمانة العامة للعتبة الحسينية ، ط١ ،٢٠١٥.

- حسين سامي شير علي ، القواعد المنهجية لنقد متن الحديث ، دار الولاء، بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠١٧ .
- حيدر حب الله ، منطق النقد السندي ، مؤسسة الانتشار العربي ، ط١ .
- الرازي ، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر ، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١ .
- الرباني ، محمد حسن ، أصول نقد الحديث ، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية ، ط١ ، ١٤٤٠ .
- السيوطي ، عبد الرحمان بن الكمال جلال الدين السيوطي ، الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، ضبط النص والتصحيح بإشراف دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١١م .
- الشهرستاني ، علي ، منع تدوين الحديث اسباب ونتائج ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٧.
- صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ، انتشارات مكتبة الحيدرية ، قم ، ط١ ، ١٤١٧.
- الصدوق ، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، علل الشرائع ، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها ، النجف الأشرف ، ١٩٦٦م .
- الطباطبائي ، محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، تحقيق الشيخ أياد باقر سلمان ، تقديم السيد كمال الحيدري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
- الطبرسي ، أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، مجمع البيان في تفسير القرآن ، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٥ .
- الطبري ، محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر للطباعة والنشر ، ٢٠٠٨م .

- الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي شيخ الطائفة ، الاستبصار فيما اختلف من الاخبار ، صححه وعلق عليه علي أكبر غفاري ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط١ .
- الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي شيخ الطائفة ، تهذيب الاحكام ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط١ .
- العياشي ، أبي النضر محمد بن مسعود العياشي ، طبع و تحقيق قسم الدراسات في مؤسسة البعثة للطباعة والنشر ، قم المقدسة ، ط١ ، ١٤٣١هـ .
- فضل الله ، محمد حسين ، موسوعة الندوة ، اعداد عادل القاضي ، دار الملاك للطباعة والنشر ، لبنان ،ط٥ ، ١٩٩٨ .
- القمي ، أبي الحسن علي بن إبراهيم القمي ، تفسير القمي ، تحقيق السيد محمد باقر الموحد الابطحي ، مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام) ، قم المطهرة ، ط١ ، ١٤٣٥هـ.
- الكليني ، محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي ، الكافي ، صححه وعلق عليه علي أكبر غفاري ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، ط٣ ، ١٣٨٨هـ ش .
- هاشم معروف الحسيني ، دراسات في الحديث والمحدثين ، دار التعارف ، بيروت ،ط١ ،٢٠٠٥.